الطلاق إشكالية مجتمع ذكوري أم ثقافة تقليدية دراسة ثقافية للأسباب والمحددات

المدرس
نصير محسن عبد الحسين المرزا
جامعة القادسية ـ كلية الآداب

أن مشكلة المرأة ليست في إمكاناتها الجسدية أو العقلية، بل في تلك المعتقدات الأوضاع الاجتماعية التي تسوغ حرمانها من تأدية دورها في المجتمع كما تراه هي لا كما يفرضه عليها من قبل مجتمع الرجال

مقدمة:

اعتاد الباحثون وصف العائلة العربية بشكل عام والعراقية بشكل خاص: أنها تقليدية وممتدة Extended وأبوية patrilocal وبأنها تنزع نحو تفضيل الزواج بين الأقارب Endogamous وتتسمح بتعدد الزوجات.

وتذهب هذه الدراسة إضافة إلى ذلك ان العائلة العراقية أبوية بالفعل من حيث تتمركز السلطة والمسؤوليات والامتيازات ومن حيث الانتساب، وهرمية لا يزال التميز فيها قائما إلى حد بعيد، وممتدة مع نزوع واضح نحو النووية والقبلية في الوقت ذاته، كما يتضح من استمرارية الالتزامات الواسعة، ثم ان هنالك خصائص أخرى لا تقل أهمية تتصل بأمور الأحوال الشخصية المتعلقة بالزواج والطلاق ولإرث، وبنوعية علاقة العائلة بالمجتمع وبمؤسساته الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

- أبوية العائلة العراقية: تتميز العائلة العراقية بأنها بنية بطريكية (ذكورية)، يحتل فيها الأب رأس الهرم، ويكون تقسيم العمل وتوزيع الأدوار على أساس الجنس والعمر، لا يزال الأب، ألا في حالات نادرة، هو الذي يتولى دور المنتج المعيل، المالك السيد، ويكون بقية إفراد العائلة عيالاً علية، يشغل الأب مركز السلطة

والمسؤولية في عالم مزدوج (العالم العام للرجال يكافحون في سبيل تامين الرزق، وعالم خاص داخل البيت حيث تمارس النساء مهمات منزلية شديدة التنوع من أنجاب وطهي وتنشئة أطفال، وكما جرى تضييق المشاركة للمرأة في العالم العام، اعتبر تقليديا من العيب على الرجال ان يمكثوا في عالم البيت الخاص مطولاَ. وهي أول البوادر لنشأة ظاهرة الطلاق.

- بنية السلطة في العائلة العراقية: يتوقع الأب التقليدي من إفراد عائلته الطاعة والامتثال لمشيئته والتجاوب مع رغباته وتعليماته من دون تساؤل، ويحرص على إلا يسمح لإفراد عائلته بمناقشته والتدخل في شؤون حياته في نسق من علاقات القوة المتميزة يملي عليهم من فوق إلى أسفل أوامر وإرشاداته وتعليماته وتهديداته، ويكون عليهم ان يستجيبوا باحترام وطاعة عمياء.
- النظرية الدونية للمرأة: تكاد الأبحاث المختصة بدارسات المرأة تتفق نهائيا على أنها تحتل في الأسرة العراقية موقعا دونها في البنية الاجتماعية القديمة منها والمعاصرة.

إلى هذه النقطة بالتحديد لم يكن لدينا أي من المشاكل التي تحتاج إلى دراسة معمقة، لان المجتمع التقليدي يخلق بالعادة أسرة تقليدية، وتؤدي الأخيرة نفس الوظيفية عندما تذهب من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية التي تمارسها في تاريخ الإفراد إلى إنتاج وإعادة إنتاج نفسها من خلال إفراد (ذكور - أنوثة) تقليدية هي الأخرى.

- الأسرة والجماعات التقليدية: مازالت الأسرة العراقية إلى لان خاضعة في قراراتها الحاسمة خاضعة بشكل مباشر وغير مباشر لسلطة الجماعة المرجعية و فمنظومة القيم والمعاير التي تنظم وفقها العلاقات الأسرية مازالت في جوهرها تقليدية. والنظرة إلى الزواج بوصفة نظاما تقليديا او شانا عائلياً ومجتمعياً أكثر منه شأنا فردياً، اعتادت العائلة على ترتيبه متجاوزة سعادة الفرد (وبخاصة المرأة) في ضوء مصالحها وطموحاتها ومفاهيمها.

المشكلة التي استجدت في مجال الاجتماع العائلي هي التحولات الكبيرة التي تعرض ويتعرض إليها المجتمع بوصفة بناءً هرمياً للسلطة بكل تجلياتها يقف على قمته على قمته الرجل وتحمل المرآة على عاتقها كاهل القاعدة السلطوية. إذ اعتبر الكثير من الباحثين[1] أن

التحولات في تقاليد الزواج ومفاهيمه خلال القرن العشرين تضاهي التحولات التي حدثت منذ ظهور الإسلام حتى نهاية القرن التاسع عشر، ويضيف آخرون أنه قد نجم عن ذلك أن التفاوت بين الاعتبارات الرسمية والنظرية في ما يتعلق بغايات الزواج، من جهة، وما هي عليه في الواقع، من جهة أخرى، يفوق بدرجات التفاوت بين حاضر الزواج وماضية. فالعلاقات التقليدية داخل الأسرة العراقية بين الكبار والصغار والفروق بين البنين والبنات تتعرض في الوقت الحاضر إلى تغييرات هيكلية وتنظيمية، وهو واضح وجلي ان النظام الأبوي يتعرض لتحولات أساسية بسبب من التغيرات البنيوية في واقع المجتمع، وفي قيام العائلة النووية، وارتفاع المستوى التعليمي للفتيات وتزايد مشاركة المرأة في العمل والإنتاج الاقتصادي خارج البيت وغيرها من التغييرات الكبيرة.

لكن ومع كل هذه التغيرات التي يصفها البعض من المختصين بشؤون الأنظمة البطريكية في المجتمع العربي[٢] بأنها تغييرات مشوهة "فالنظام الأبوي الاستبدادي لا تقتصر على العائلة بل يتعداها إلى المجتمع ككل، إذ (وكما نوهنا قبل قليل) إذ أن السمات الأساسية لهذا النوع من المجتمع سيطرة مطلقة للأب على العائلة ومحوريته ومركزيته هي التي تنظم العائلة حوله وتبقى العلاقة بين الأب وأبناءه وبين الحاكم والمحكوم، علاقة هرمية فإرادة الأب في كل الإطارين هي الإرادة المطلقة "ويتم التعبير عنها، في العائلة والمجتمع، بنوع من الإجماع ألقسري الصامت المبنى على الطاعة والقمع"[٣] مما يبقى في ذهنية السلطة الاجتماعية أن تحافظ على خطاب قيمي وثقافي يسوغ استبدادية الرجل للمرأة، ويؤكد هواجس الحماية المفرطة للأولاد مع الكثير من التحيز في المعاملة بحسب العمر والجنس واختلاف أنماط المعيشة التي ينجم عنها أن يلجا الفرد إلى محاولة تجاوز عجزه باللجوء إلى الخضوع أو التهرب بدلا من التمرد والمواجهة في حل مشكلات مع مراكز السلطة في المنزل والمدرسة والجامعة ومؤسسات العمل انتهاءً بالدولة.

من هنا يبدو امرا طبيعياً أن تتفاقم مشكلات الزواج هذه حين يعاني المجتمع من أزمات حادة. وعلى سبيل المثال انه بعد مرور ثماني سنوات من الحروب مع إيران، ومن ثم حرب الخليج الثانية مع الكويت (هذه المرة) وثماني سنوات على الحصار الذي ضرب العراق، تم تدمير المجتمع بالكامل، والنساء هن الأكثر تضررا. بحيث لم يعد هنالك فرص للعمل، وبالتالي لم يعد بإمكان الرجال الزواج، ومع إننا لا نمتلك إحصائيات رسمية حول معدلات

الزواج، ولكن إحدى الصحف قدرت أن٧٠٪ من العراقيين بين ١٨-٤٠ سنة من العمر الغير متزوجين.

مراجعة انثرو ـ ثقافية

المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوعة الطلاق:

تعريف الطلاق divorce:

يعرف الطلاق لغة بأنه حل القيد ومنها قول العرب طلقت الأسير اذا ما أخليت سبيله. كما تأتي بمعنى النخلية والإرسال.... والجمع طلقاء، والطلقاء: الإسراء - العتقاء، والطليق الأسير الذي أطلق عند أسره وخلي سبيله. من هذا قال الإمام علي عليه السلام: "لا طلاق إلا من بعد نكاح، ولا عتت قالا من بعد ملك" ويعرفه الباحثون في علم الاجتماع بأنه "انفصال الزوجين عند استحالة استمرار الحياة المشتركة بينهما". الطلاق بوصفه حق سلطوي للرجل: والطلاق هو أيضا "الانفصال الرسمي لربطة الزواج"[٤] ويختلف درجة طبيعة الطلاق ومداه بدرجة كبيرة للسياقات المجتمعية المختلفة.

تختلف المعاني المرتبطة بالطلاق باختلاف الطرف الراغب به وطرق انحلال ميثاق الزوجية حسب الطرف المبادر، فالطلاق: هو الذي يوقعه الزوج عندما يريد إنهاء العلاقة الزوجية لسب من الأسباب، والتطليق: الذي يحكم به القاضي بناء على طلب من الزوجية لرفع الضرر الواقع عليها من طرف الزوج (كعدم الإنفاق، الغيبة، الفقد، الهجر) ثم التطالق أو الطلاق ألاتفاقي: وهو حل عقد النكاح بإرادة الطرفين معا (الزوج والزوجة)... وقد عرفه الفقهاء في الدين "بأنه رفع الحل الذي به صارت المرأة محلا للنكاح (الاستخدام) من قبل الرجل وعرفه أصحاب المذهب الشافعي بأنه: "تصرف مملوك للزوج يحدث بلا سبب فيقطع النكاح" أو "تتصرف مملوك للزواج يحدثه بسبب معقول فينهي ميثاق الزوجية الثابت شرعا في الحال أو المال بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامه".

النتيجة التي نتوصل إليها هي أن الطلاق هو حق خالص للرجل ويتحمل جميع أثار ما يترتب عنه باعتباره تصرفا شخصيا. وهذا يجسد قناعتنا بالأصول الثقافية لسلطة الرجل في مجتمع ذكوري هو "المجتمع البطريركي" ولكون الطلاق حقاً يمارسه الرجل يقع من قبله على المرأة، فان الأخير تحتل جزاء من التحليل الثقافي الذي نقدمه ألا أن إضافة إلى المعلوم

الأخر لمعادلة الطلاق ألا وهو الرجل، لذلك فان الدراسة لا تركز على إطراف المطلقة فحسب وإنما تعني بدراسة العلاقة بين طرفي المعادلة وتحليلها (الرجل والمرأة أو المطلق والمطلقة) من اجل بتراثها الثقافي، مع الأخذ بالحسبان العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية والإعلامية جميعها وغيرها من العوامل الأخرى المؤثرة وذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة في تفشي هذه الظاهرة.

ملاحظات الدراسة:

إن الفرض الرئيس للدراسة يستند إلى أن للمتغيرات والتحولات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية العصرية التي تنامت وتتطور المجتمع أثراً حاسماً في تزايد نسبة الطلاق في المجتمع العراقي والتوصل إلى معرفة الدوافع الجوهرية الجديدة إلى الطلاق التي نتجت عن التحولات الاجتماعية التي صاحبت الأسرة في الوقت المعاصر، وما لها من اثر في شيوع مظاهر القلق والاضطراب والتناقض بين الإفراد والأسرة.

تبين من خلال استقصاءاتنا التقديرية أن هناك علاقة قوية بين ثقافة المجتمع وقيمة ومعتقدات وقناعاته وبين تزايد نسب الطلاق، إذ أن المشكلات الأسرية المنتشر ة في المجتمع هي ذات طبيعة قيم القيمي في المجتمع وما يتضمنه من أفكار وقيم وعادات وتقاليد عن الزواج، وطريقة اختيار الشريك، والعلاقة بين الزوجين، والصفات والطبائع الخاصة لكليهما تؤثر سلبا او ايجاباً في طبيعة سير العلاقة بينهما وفي المجتمع. وان الزواج في المجتمع العراقي يستند إلى مجموعة من المعاير الاجتماعية من المعايير الاجتماعية والثقافية السائد التي يشكل الخروج عليها مقدمات لخلل في العلاقة الزوجية، زعزعة أسس العلاقات العاطفية بين الزوجين بفعل عوامل داخلية تخصهما وأخرى مساند مصدرها المحيط الثقافي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية المتدخلة[٥].

هناك علاقة ارتباط طردية بين المعاناة الاقتصادية والرضا الزوجي والتوافق الأسري، بمعنى انه كلما زادت المعاناة الاقتصادية للأسرة كلما أدى ذلك إلى عدم الرضا الزوجي واحتمال حدوث خلافات زوجية تقلل التوافق الأسري والعكس صحيح ايضاً.

إن البعد الاقتصادي في العلاقة الزوجية في صيغته الراهنة لا يساهم بوجه عام في الاتجاه الايجابي لخدمة العلاقة الزوجية. فتراجع مستوى الحياة الاقتصادية في الحياة اليومية يولد

ضغوطاً شديدة على مسار تكوين العلاقات العائلية. وتغدو مسالة الزوج لتكوين أسرة صعبة المنال بين الشباب أكثر من أي وقت مضى. أما أولئك الذين تنسى لهم الزواج فلعلهم من دون شك يعانون من وطأة ضغوط الحياة الاقتصادية وأعبائها ومتطلبات الحياة الأسرية التي تجعل من مقومات وعناصر التوافق الزوجي موضع امتحان صعب[٦].

أثر النسق الأسري في ظاهر الطلاق:

إذا كان الإنسان العربي والعراقي على وجه الخصوص يميل إلى اعتبار أن الطلاق شكلا من سوء الحظ او المأساة الاجتماعية، فإننا نميل (في هذه الدراسة) إلى اعتبار آن ارتفاع معدلات الطلاق هو شاهد على ان نظام الأسرة في المجتمع العراقي لا يؤدي وظيفته على النحو الطبيعي، بل نميل إلى أكثر من ذلك في اعتبارنا أن الأسرة العراقية بحاجة إلى إعادة بناء وإصلاح وترميم لأبنيتها النسقية: من حيث (أدوارها التربوية، وتحولات بنيتها الاقتصادية، وفحص مضامين أنساقها الثقافية، وتحديث أنظمتها القيمة والاعتقادية)[٧].

والواقع ان تراثنا الديني والثقافي الذي بلغ خلال فترة تاريخية معينة درجة عالية من القوة، بحيث أصبح معها الطلاق حادثة نادرة الوقوع وإذا ما حدث فهو تعبيرا عن إخفاقا على مستوى الحظ والنصيب "والبخت" بينهما نشهد اليوم تراجعا دراماتيكياً له، في الجهة المقابلة في التراث الغربي فأن النظرة الرومانسية للزواج (وهي نظرة تسلم بان الحب هو أساس الزواج) هي احد العوامل التي تجعل من الطلاق إخفاقا سيكولوجيا واجتماعيا[٨].

إن كل إشكال الزواج تعني الطرفين قد قررا العيش معا بدافع من رغبتها الشخصية وحاجتها لبعضها البعض. لكن ذلك يعني في الوقت نفسه أن هذا العيش المشترك قد يخلق في بعض الأحيان توترات واختلافات. وفي ضوء هذا الموقف قد يؤدي الزواج إلى حدوث الطلاق أو الانفصال أو الهجر وإذا ما أريد لأي نظام اجتماعي ان يكتب له البقاء حتى ولو لم يكن يحقق الإشباع الكامل لبعض الإفراد، فان من الضروري - حينئذ - أن تظهر ميكانيزمات تحول دون تفاقم العداوات الشخصية وفي بعض الأحيان قد نجد قواعد أسرية للحيلولة دون تصاعد المشكلات الزوجية، ولكنها - مع ذلك- لا تقدم حولا حاسمة عند نقطة معينة يكون فيها جمع الطرفين أمرا صعب الحدوث.

وتقترح هذه الدراسة طريقتان "شائعتان" لمواجهة الخلافات الأسرية وتفادي إشكالية الطلاق:

١- الأولى هي تخفيض التوقعات التي يكونها الفرد عن الزواج. ففي المجتمع العراقي نجد تقديراً شديداً للحياة الأسرية بوصفها أهم النظم الاجتماعية، لكننا في ذات الوقت بحاجة إلى أن نساعد الأولاد أن يتعلمون ألا يتوقعوا الرومانسية والسعادة التي لا حدود لها في الحياة الزوجية. بل أنهم يستطيعون - على أقصى تقدير - تحقيق شيئاً من الاطمئنان والسلام.

٢- الثانية وهي الشائعة في المجتمعات التقليدية - فتعتمد على شبكة القرابة أكثر من اعتماد على علاقة الزوج بالزوجة. فكبار السن ينظمون شؤون الأسرة الجديدة ويتدخلون في اغلب الأحوال لحل منازعات التي قد تنشأ بين الزوج والزوجة. وإذن فنجاح الزواج لا يقاس في ضوء الانسجام العاطفي المباشر بين الفريقين بقدر ما يقاس في ضوء إسهامها بشبكة القرابة أو الأسرة الممتدة..

لقد تغيرت الكثير من ملامح الأسرة العراقية بعد التغيير الذي رافق الاحتلال الأمريكي للعراق، الملح الأساسي تحدد في انه صار للزوج والزوجة ان يحصلان على إشباعهما العاطفي في داخل الوحدة الأسرية المؤلفة من الزوج والزوجة والأبناء، وان شبكة القرابة الممتدة لم تعد تلعب الدور الأساسي في تحديد ما يدور داخل نطاق الأسرة وهذا يعني ايضاً ان الوحدة الأسرية النووية التي تعيش مستقلة تتحمل مشكلات عاطفية اكبر من تتلك التي تعيش في إطار شبكة القرابة معقدة. وإحدى نتائج ذلك ان الأسرة النووية المستقلة تكون أكثر عرضة للانهيار. فإذا ما اخفق الزوج او الزوجة في الحصول على الإشباع العاطفي، فانه لا يجد إمامه مصادر أخرى كثيرة للإشباع، كما انه سوف لن يجد إمامه فرصاً للعيش المشترك.

من هنا نستنتج أن ارتفاع معدلات الطلاق يشير ويحتمل انهيار النظام الأسري القديم، لكن يتعين علينا أن نؤكد هنا أن الوظائف الأساسية للأسرة لا تزال قائمة وهي الإنجاب والإحلال الاجتماعية وتنشئة الأطفال والضبط الاجتماعي للإفراد الأسرة. وفضلا عن ذلك فان الحرية التي يتمتع بها النظام الأسري الجديد تتلاءم - إلى حد كبير مع متطلبات

المجتمع حديث العهد المرتبط بالعقد الجديد - وإذا هذه النظم الأسرية تتعرض بالفعل للتفكك، فان لنا نتوقع ارتفاع نسبة الأطفال غير الشرعيين. غير إننا - مع ذلك - نلحظ أن هذه النسبة قد انخفضت انخفاضا طفيفا. ويضاف إلى ما سبق أن نسبة النساء والرجال الذين هم استعداد لدخول تجربة الزواج لم تنخفض على الإطلاق، بل وهناك دلائل عديدة على ارتفاعها في بعض الدول. وعلى الرغم من التغييرات العديدة التي طرأت على النظام الأسري وعلى البناء الاجتماعي الأكبر.

بعض من العوامل التي تؤثر في ارتفاع وانخفاض معدلات الطلاق في المجتمع العراقي.

حديثاً تغيرت معدلات الطلاق في المجتمع العراقي على وفق الاتي:

١- من الأمور التي يمكن ملاحظتها أن معدلي الطلاق الزواج يميلان الى الارتباط في الدورات الاقتصادية. فهما يرتفعان خلال فترات الرخاء وينخفضان خلال فترات الكساد. ومن الطبيعي ان الناس لا يقبلون كثيرا على الزواج خلال فترات الكساد الاقتصادي، كما ان تكاليف الطلاق واقامة حياة زوجية جديدة تصبح باهظة مما يقلل من فرص مغامرة الطلاق. ويمكننا ان نلاحظ هذه الامر بشكل جلي بعد الازمة الاقتصادية التي حدثت سنة ١٩٩٩ - ١٩٩٠ فحتى تلك السنة (كان معدل الطلاق ارتفع ليصل إلى ٧ ،٩ لكل الف زيجة قائمة. فخلال الازمة الاقتصادية انخفض هذا المعدل ليصل ٦،١ لكل الف زيجة قائمة في سنوات الحرب والحصار الاقتصادي[٩].

٢- أما تأثير الحروب على معدلات الطلاق فأقل وضوحاً إلى حد ما، غير انه بانتهاء الحرب العراقية الإيرانية لوحظ ان معدلات الطلاق قد ارتفعت بشكل كبير لكنه ما لبثت أن انخفضت بعض الشيء لتعود مرة أخرى الى الارتفاع، وخلال الحرب ٢٠٠٠- في بادئي الأمر انخفاضا في معدل الطلاق. لكن هذا المعدل قد استمر في ارتفاع خلال الفترة بعد الحرب الأهلية التي حدثت في العراق أبان الاحتلال كما انه قد حقق ارتفاع في أواخر العقد الماضي. ولقد لوحظ أيضا أن زواج الجنود عقبة عودتهم من الحرب يكون أقل استقراراً من ذلك الذي خلال فترات سابقة على الحرب. وبالإضافة الى ذلك لوحظ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أن كثيراً من حالات

الطلاق قد تمت بسبب عدم تكيف الجندي والأسير العائد من الحرب مع زوجته.

٣- ومع ذلك فأن التغير الذي طرأ على القيم لا يؤدي وحده ـ بالضرورة ـ الى تغير كبير في أنماط السلوك. إذ أن هناك عوامل أخرى تلعب دوراً هاماً في هذا المجال. ومن بين هذه العوامل التغير الهام الذي أنماط الضغوط الاجتماعية. فلقارب والأصدقاء لا يلعبون الدور الأكبر في مواجهة الخلافات الاسرية. ومنذ قرن مضى كانت هذه الضغوط قوية الى حد كبير. ذلك أن الجميع يخبرونه أن عليه العيش مع زوجته من اجل الأطفال، وان إقدامه على الطلاق سوف يفقده مكانته داخل مجتمعه المحلي، وعلى الرغم من الأصدقاء والأقارب في مجتمعنا المعاصر لا يزالون يقدمون النصيحة لم يواجه مشكلات أسرية إلا أن هذه النصيحة لم تعد تمثل ضغطاً اجتماعيا قوياً على نحو ما كان قبل ذلك، وكثيراً ما يفقر اهتمام الأصدقاء والأقارب بحل المشكلات الاسرية إذا وجدوا أن الطلاق يمثل الحل الملائم..

٤ـ وهناك تغير أخر طراً على البدائل المتاحة للزواج أو الزوجة حينما ينشأ التفكير في الطلاق ففي الماضي كان الرجل يجد صعوبة في حياته اليومية دون زوجة، وهذا ما كان يبدو في العمل الزراعي حيث نجد كثيراً من النشاطات تتكفل بها المرأة كما يبدو واضحا أيضا في المناطق الحضرية ولم تكن هناك للمرأة فرص للعمل خارج نطاق العمل المنزلي اما النساء المدربات تدريبا فنيا فهن قليلات ومن الملاحظ أن هذه البدائل قد تغيرت تغيراً ملحوظا فالرجل الان يستطيع أن يحيى حياته اليومية دون زوجه لأنه يستطيع على الأغلب الخدمات التي كانت توفرها له الزوجة أما البدائل المتاحة للمرأة فقد اتسعت بشكل اكبر، فهناك نسبة كبيرة من النساء تشغل وظائف وتحصل بالتالي على مرتبات وأخيرا فأن أهم عنصر في هذا التغير يمثل الحقيقة التي مؤداها أن الطلاق لم يعد وصمة اجتماعية وطالما هنالك نسبة ملحوظة من الأرامل والمطلقين فأن الفرد الذي يواجه مشكلات أسرية يستطيع من الزواج اخر بديلا كافيا.

أثر الاختلافات في الأصول الاجتماعية قي ظاهرة الطلاق

نطلق تحليلنا السابق للتفكك الاسري من نظرة بنائية نظامية شاملة وكان الهدف من

هذا التحليل القاء الضوء على الانماط التي تعتبر عن مختلف قطاعات البناء الاجتماعي كالطبقة والسلالة والدين ونحاول بعد ذلك التقييم الاصول الاجتماعية للقرنين. نحن لا نذهب الى طبيعة هذه الاصول، أو انها قد تمثل (اسباب) للطلاق،(١٠) ولكنها قد تكون عاملاً مساعداً في تصعيد أو تخفيف حدة التوترات العائلية، تلك التوترات التي قد تنتهي بالهجر أو الطلاق. وفي موضع لاحق سوف نتناول الشكاوي والاتهامات المضادة، التي يوجهها الزوجان المطلقان. واذا ما أسلمنا بأن هناك خصائص معينة للوضع الاجتماعي يمكن الى حد ما ان تصعد او تخفف من عدة التوترات الزوجية فأننا نستطيع عرض المقارنات التالية:

شدة التعرض للطلاق	قلة التعرض للطلاق
الأصل الحضري	الأصل الريفي
الزواج في سن مبكر (من ١٥ ـ ١٩)	الزواج في سن متوسطة (٢٣ للذكور و٢٠ للإناث)٩
قصر فترة التعارف قبل الزواج	تعارف لمدة عامين أو أكثر قبل الزواج
الخطوبة القصيرة المدة أو عدم حدوثها	خطوبة لمدة ستة أشهر أو اكثر
الزواج غير السعيد لأبوي القرنين	الزواج السعيد لأبوي القرنين
عدم المواظبة على أداء الشعائر الدينية ـ او زواج مختلط	المواظبة على أداء الشعائر الدينية
عدم موافقة الأقارب والأصدقاء على الزواج	موافقة الأقارب والأصدقاء على الزواج
عدم التماثل في الأصل الاجتماعي	التماثل في الأصل الاجتماعي
اختلاف الزوجين حول تحديد الالتزامات المتبادلة	تفاق الزوجين حول تحديد الالتزامات المتبادلة

ومع ان هذه النتائج تتفق تماما مع التصورات الشائعة لدى الناس، الا انها لاتزال بحاجة الى توضيح مضامينها السوسيولوجية. فالملاح أولا ان الشواهد الامبيريقة التي استندت اليها هذه النتائج مستحصلة من دراسات تناولت عينات قومية أو تعدادات بالعينة. بحيث تم في النهاية تحليل البينات المتعلقة بالحالة الزوجية. وهناك دراسات اخرى اعتمدت على عينات صغيرة الحجم من المتزوجين بالفعل، ثم قاست بعد ذلك التكيف الزوجي. وفي بعض الاحيان كانت تعقد مقارنة بين عينة تضم زيجان سعيدة وأخرى تضم زيجات شقية انتهت بالطلاق. يمكننا ان نصف العوامل السوسيولوجية الهامة التي اسهمت في تحديد هذه النتائج تحت العناوين الاربعة الرئيسية التالية[١١].

- ميل الفرد الذي ينتمي إلى اصل اجتماعي معين لتبني قيما تعارض بقوة مبدأ الطلاق
- وجود انماط مختلفة من الضغوط الاجتماعية المضادة لمبدأ الطلاق.

- ان طبيعة عملية اختيار للزواج قد تؤثر بعد ذلك على القرنين.
- سهولة التكيف الزواجي بالنسبة للزوجين ذوي الاصل الاجتماعي المتماثلة

وعلى ارغم من احد العوامل قد يلعب دورا أكبر من دور عاملا اخرا، الا ان هذه العوامل ـ مجتمعة ـ قد تساعدنا في عرض القضية التي نتناولها هنا.

الزواج والطلاق والبيئة الثقافية ـ الاجتماعية

إن الحياة العائلية للإنسان مرتبطة أساساً باحتياجات بيولوجية وثقافية تفرضما ضرورات استمرارية ككائن بيولوجي واجتماعي، لذلك أتاج الزواج ومنذ مراحل التطور المبكر للبشرية تنظيم الحاجة الجنسية وتكوين الاسرة لخلق توازن وسوية الحياة العائلية داخل اطار المجتمع الكبير. وبتطور أشكال الزواج وأنماطه ونتيجة للسلطة والسيطرة الابوية وهيمنة الرجال على الثروة ازدادت مكانتهم في الاسرة وتولد لديهم حق الاستفادة من هذا لاجل تغيير نظام الوراثة لمصلحة الاولاد ونقل الملكية الاقتصادية - الاجتماعية الى الرجل[١٢] الزواج أذا غدا هو المالك الوحيد لأسرة قد اختار هو بداية الارتباط بها وامتلك فيما بعد حق الانفصال عنها بمسوغات ومبررات ثقافية تأثرت بمقومات الزواج نفسة. هذه المسوغات والعناصر المكونة لثقافة المجتمع المحلي والمستمدة من مصادر دينيه واجتماعية عززت مركز الرجل الاجتماعي والاقتصادي ودوره وحاصرات أو أحسن الاحوال أبقت المرأة في مركز المتلقي لقرارات هذه الثقافة سواء ما تعلق منها مستوى قنوات القبول بالشريك أو مستوى الخضوع والاستكانة للرجل الزوج ـ المتمثلة بصورة الام في خضوعها للأب التي تنطوي على رغبة في فحين تكون، التخلص من واقع السلطة لابوي أو البطريركية للأسرة صورة الاب، والام هي المثال، أي ان الاب هو الرجل المثالي في نظرة الفتاة[١٣]، ومن ثم فشخصية الزوج وتصرفاته ينبغي أن تتطابق مع نموذج الأب الذي تحمله لا شعورياً في ذهنها، والزواج يرفض دائماً محاولات زوجته لمحو شخصية ليكون في الصورة.....

أفكار وقناعات توصلت اليها الدراسة:

توصلت الدراسة انطلاقاً من الحالات الدراسية ولمشاهدات الميدانية والوصفية الى الآتي:

إن للمتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية علاقة مباشرة في زعزعة أسس القيم

الدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبناء الاجتماعي، اتجهت به نحو تبني قيم وسلوكيات تجاوزت العادات والتقاليد الثقافية المتعارف عليها، فابتعدت عن معايير التعامل الأخلاقي الديني والاجتماعي بفعل التأثر بوسائل الإعلام.

كما ان لتقنيات الاتصال الحديثة بكل ما تحمله من ثقافة قيمة جديدة والية اتصال واطلاع مباشرة على أنماط سلوكية غربية. في مقابل ذلك فأن تدني الحصانة الثقافية وضعفها وتعاظم إلية التقاليد والمحاكاة بفعل الاختلاط والانفتاح على واقع جديد عند كثير من الإفراد المجتمع قد أدى الى بناء علاقات خفية أخذت تنمو تحت السطح وتتغلغل في البناء الاجتماعي للمجمع الذي أخذت أنساقة وأنظمته تتأثر بفعل هذه التغيرات(١٤).

كما أن جملة الدوافع الذاتية والموضوعية قد عملت وبصورة متكاملة ومتساندة في بروز ظاهرة الطلاق واتساعها في مجتمع تسوده الثقافة الريفية، بحيث تبدو ان هناك العديد من الاسر التي تبدو من ناحية الاستمرارية أنها أسر متوافقة، الا أننا أذا ما تعمقنا في درستها سنجد الخواء والانفصال بين أفرادها.

أيضاً أن مستوى وعي الفرد لا يمكن تجاهله في تقرير مسار العلاقات الزوجية، حيث أنه كما أرتفع وعي الفرد وارتقى كلما ساعده ذلك في سبركنه العلاقات الزوجية وأهلة للتعامل معها بصورة أكثر حكمة وايجابية، بل أنه قد يمكنه من تخطي جزء من موروثة الثقافي والقيمي الذي أكتسبه في طفولته في محيط علاقات نفسية واجتماعية وأسرية مشحونة بالتوتر والخلافات والتصلب. ومع ذلك تظل بيئة الاسرية التي تربي فيها وترعرع وتشرب منها مفاهيمه وقيمة وأحكامه تجاه الحياة عموما والعلاقة الزوجية بشكل خاص هي المحدد الاول لمكوناته النفسية والسلوكية(١٥).

إن عدم التوافق والانسجام بين الزوجين ينعكس على أساليب تعاملهم مع أبنائهم، وتختلف الاساليب التي تستخدمها الاسر في تنشئه الاطفال اذ تتبني بعضها القسوة والعنف، التذبذب في المعاملة بين اللين والقسوة بينما نجد أسراً أخرى تمارس التسلط وعدم السماح للطفل بالتعبير عن ذاته أو ممارسته أي قدر من الحرية أو أنها تمارس التفرقة بين الابناء، في حين نجد بعض الاسر تلجا الى أساليب أخرى قد تكون ايجابية مثل الاسلوب الديمقراطي واسلوب الاقناع.

إن عملية الزواج تتم في الغالب بالطرائق التقليدية الشائعة والتي فيها حرية اختيار الشريك شأن من شؤون أولياء، بل أن الحالات التي فيها الزوجان بعضهما بعضا أو يتعارفان فيما بينهما إلا يوم الزواج (الدخلة بالتعبير الشعبي) يشيع انتشارها في المجتمع. ويؤكد علماء الاجتماع على أهمية اختيار القرين أو الزوج والتعارف بين الزوجين فالاختلاط بين الجنسين في فترة الخطوبة أو الحب الذي يسبق الزواج يتيح الفرص للتعرف والاختيار على أساس من الملاحظة والمخالطة التي تكشف عن الخصائص النفسية لكل الزوجين.

هناك ظاهرة اجتماعية تكاد تكون شائعة في العراق وهي تكوين علاقات مصاهرة بين الأسر هدفها النهائي ليس الزواج في حد ذاته بقدر ما هو الدخول في شبكة علاقات اجتماعية قد تعود بالربح المادي أو المعنوي على أسر كل من الزوجين. فشيوع ظاهرة الزواج على قاعدة المصاهرة ذي المنافع الاجتماعية المادية والمعنوية تجعل من قيمة الزواج وتكوين حياة أسرية متناغمة في حد ذاتها هدفاً يرقي الى المرتبة الأخيرة، وهو الأمر الذي يجعل موضوع التوافق الزوجي - في مثل هذه الحالة - يحتل موقعاً هامشياً في عملية الاختيار، وبالتالي فانه سوف يسبب مشكلات مختلفة تنعكس آثارها في علاقة وسلوك الزوجين مع بعضهما وفي نظرتهما للأطفال أو أساليب التعامل والرعاية معهم

وتؤكد عدد من الوثائق والأدبيات الرسمية على أن قوة وطبيعة المخزون القيمي والثقافي والاجتماعي التقليدي في العراق يحول دون قيام علاقات أسرية سليمة ومتكافئة ومتزنة.

تفسيرات انثرو ـ وظيفية للطلاق:

أيضاً أن مستوى وعي الفرد لا يمكن تجاهله في تقرير مسار العلاقات الزوجية، حيث أنه كلما أرتفع وعي الفرد وارتقى كلما ساعده في سبر كنه العلاقات الزوجية وأهلة للتعامل معها بصورة أكثر حكمة وإيجابية، بل أنه قد يمكنه من تخطي جزء من موروثة الثقافي والقيمي الذي أكتسبه في طفولته في محيط علاقات نفسية واجتماعية وأسرية مشحونة بالتوتر والخلافات والتصلب. ومع ذلك تظل بيئة الطفل الأسرية التي تربى فيها وترعرع وتشرب منها مفاهيمه وقيمة وأحكامه تجاه الحياة عموماً والعلاقة الزوجية بشكل خاص هي المحدد

الأول لمكوناته النفسية والسلوكية[١٦].

إن حدوث الطلاق يمكن تفسيره وظيفيا، فهو يشير إلى تحولات عميقة في النسق القيمي في المجتمع، وأن إي تحليل سوسيولوجي لظاهرة الطلاق لابد أن ينطلق بالدراسة من ثلاثة متغيرات تشير في المحصلة النهائية إلى ما طرأ على نسق القيم الاجتماعية.

أولاً: إن عدم القدرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية الحديثة يشكل ضغطاً على العلاقات الأسرية.

فالأسرة تحولت من ممتدة إلى نووية الأمر الذي قلص علاقات أفراد الأسرة مع الأقارب وحرمهم بالتالي من الإفادة من شبكة واسعة من العلاقات القرابية التي كانت تشكل لهم السند العاطفي مما يخفف من حدة المشاحنات. وفي السياق ذاته يرى وليام (١٩٧٦) إن اليوم أصبحت مثقلة بأعباء إعادة ملء الفراغ العاطفي الذي خلفه التحول من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، وان ذلك العبء أصبح يهدد أسرة اليوم بالتفكك.

ثانياً: إشكاليات مترتبة على ظهور العائلة النووية:

ويطرح ادموند ليك (١٩٩٥) نظرة مشابهة فهو يعتقد إن الأسرة النووية تعجز عن توفير الملاذ العاطفي لأفرادها مما يقود في نهاية المطاف إلى نشوء توترات بين أفراد الأسرة الواحدة، ففي المجتمعات الصناعية تقلصت وظائف الأسرة بدرجة الأمر الذي جعل ترابط أعضاءها ضعيف بعكس أسرة الأمس "الممتدة" التي كانت تقوم بمجموعة من الوظائف التي تستلزم اعتماد أفرادها على بعضهم ومن ثم تماسكهم بدرجة تمنعهم من التخلي عن بعض وقد أشار علماء إلانثروبولوجيا الاجتماعية إلى نفس الفكرة إذ يعتقد إن محدودية وظائف أسرة اليوم قد أزم العلاقة بين أفرادها إذ لم يعد هناك ما يشدهم إلى الرابطة الأسرية، وان عددا كبيرا من المؤسسات الاجتماعية كالمدرسة ودور الحضانة ووسائل الأعلام سلبت الأسرة كثيرا من وظائفها الأساسية.

ثالثاً: كما يؤكد الانثروبولوجيون ذوي الاتجاه الوظيفي:

إن سلوك الافراد محكوم بمنظومة من المعاير والقيم أو ما يطلق علية الوظيفيون "موجهات الفعل"، وعليه فأن تغيرا في القيم والمعايير وصمة اجتماعية stigma للمطلقين والمطلقات على حد السواء، إلا إن الوصمة قد خفت حدتها لاحقاً، بل لم تعد موجودة في

المدن الأمر الذي يشير إلى حدوث تحول في القيم الثقافية. نتج عن ذلك إن أصبح الطلاق نهاية متوقعة بل ومبررة لكل زوجين فشلا في علاج مشكلاتهما عند استنفاذ البدائل.

ويتضح مما سبق إن الوظيفة تنظر إلى الطلاق كخلل وظيفي وان زيادة وتيرته يخل بالتوازن الذي يتأسس عليه البناء الاجتماعي. ويرى أصحاب هذه النظرية إن الخلل يكمن في منظومة القيم الاجتماعية، التي تعرضت بدورها للتبدل منذ بداية القرن العشرين. وليس القول إن كثيرا من المؤسسات التعليمية والتربوية والترفيهية ووسائل الإعلام اليوم قد سلبت الأسرة بعض من وظائفها الأساسية.

ملاحظات مهمة أخرى.

إن الحد من الطلاق يكمن في دراسة تاريخه من قبل مختصين ومن ثم توثيق وقائعه وحيثياته وتحديد السياقات الاجتماعية المرتبطة به بحيث يجب على المجتمع ان يضع كل امكانياته من أجل معالجة هذه المشكلة وتفادي حدوثها أو تقليل من أثارها وقت حدوثها[١٧]، من خلال الترجمة الفعلية والتطبيق الواقعي للمجموعة من الحلول والاساليب المنهجة والسياسات العلاجية. نطلاقا من ذلك فإن الدراسة توصي وتقترح الآتي:

١- التريث في اختيار الشريك: أن عدم التسرع والتريث في اختيار الشريك من ضرورات نجاح الزواج القائم على تغليب العقل على العاطفة، مع مرعاه التقارب العمري والفكري والتجانس الثقافي والتركيز على القواسم المشتركة بين الاثنين. وعدم تغليب رأي الاهل بما يتعارض ورغبة العقلية والعاطفية، أي عدم فرض الزواج بالإكراه على كليهما.

٢- احترام خصوصية الزوجين: على الرغم من أن الزواج ليس ارتباطا بين فردين، بل ارتباط بين أسرتين الا أن هذا لا يعطي للاسرتي التوجيه الحق بالتدخل في شؤون أبنائهم، إذا أن تقبل أهل الزوجين للطرف الآخر ودورهم في رعاية الحياة الزوجية لأبنائهم في بادئ الامر اجتماعيا واقتصاديا، لا يعني استمرارهم في التدخل بخصوصياتهم الزوجية بعد انفصالهما عن أسرتهما.

٣- الاعتماد على الذات لما بعد الزواج: كثيرا من المتزوجين ولاسيما الذكور منهم يعتمدون في زواجهم على الاهل، الامر الذي يبقيهم تحت سلطتهم ورهن

متطلباتهم وشروطهم، ويضعف من شخصيتهم أمام ويؤدي بهم في النهاية الى الطلاق، لذلك يجب على المتزوج أن يبذل جهده لكي مستقلا في حياته الزوجية عن أهلة.

Abstract

Researchers used to describe the Arab family in general and Iraq in particular: they are conventional and extended parental extended and patrilocal and that they tend to favor marriage between relatives Endogamous and allow polygamy.

And go this study add to this that the Iraqi family parental already in terms of the concentration of power and responsibilities and privileges and in terms of membership، and the hierarchy still excel based to a large extent، and extended with the tendency is clear towards unclear and tribal at the same time، as evidenced by the continuity of obligations wide، then that there are other features that are no less important relate to personal status matters related to marriage، divorce and inheritance،and the quality of the family relationship to society and its social and economic institutions other.

- Parental Iraqi family: characterized by the Iraqi family's structures masculine)، occupies the father top of the pyramid، and the division of labor and distribution of roles on the basis sex and age، is still the father، except in rare cases، is the one who takes the role of the product breadwinner، the owner Mr. and the rest of the family members it، running for the center of power and responsibility in the world of double (year's world men and struggling in order to secure a livelihood، and a special world inside the house where he practiced women missions appliances wide diversity of conceiving and cook and upbringing of

children، and has also been narrowing the participation of women in the world year، traditionally considered the defect on men that in the world of private house at length. The first signs of the emergence of the phenomenon of divorce.

- the power structure in the Iraqi family: expected father traditional members of his family obedience and compliance to his will and to respond to the wishes and instructions without question، and is keen to

not allow members of his family discussing and interference in the affairs of his in a pattern of power relations distinct dictating them from top to bottom of his orders and guidance and instructions and threats، be they have to respect and blind obedience.

- inferiority outlook for women: barely competent women's studies research definitely agree that it occupies in the Iraqi family Dunja position in the social structure of ancient and contemporary.

To this particular point we did not have any of the problems that need to be studied in depth، because the traditional society creates family - traditional، and lead the last the same job when you go through socialization process practiced in history of individuals to produce and reproduce itself through individuals (masculinity - feminine) is the other traditional.

- family and traditional groups: the Iraqi family still far subject in the crucial decisions are subject directly and indirectly to the reference group، Vmnzawama values and standards that are organized accordingly family relationships is still in its traditional essence. The perception of the traditional marriage as a system or a family affair and a community rather than an individual affair، the family used to rank surpassing happiness of the individual (especially women) in the light of the interests and ambitions and concepts.

هوامش البحث

(١) بركات، حليم: المجتمع العربي في القرن العشرين (بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية) ٢٠٠٠، ص٣٨٨.
(٢) شرابي، هشام: البنية البطركية: بحث في المجتمع المعاصر، (بيروت - دار الطليعة - ١٩٨٧).
(٣) شرابي، هشام: المصدر نفسه، ص٢٢.
(٤) سمث، شارلوت سيمول: موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات، ترجمة محمد الجواهري وآخرون (القاهرة - المركز القومي للترجمة- ط/٢،٢٠٠٩) ص٢٨٢
(٥) الجوهري، محمد: دراسة في علم الاجتماع. (القاهرة ـ دار المعارف) ط/ ٢،١٩٧٥ ص٢٩٧.
(٦) الدكتور أيمن الشبول: المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الطلاق - دراسة انثرويولوجية في بلدة الطرة مجلة جامعة دمشق - المجاد - ٢٦ - العدد الثالث الرابع ٢٠١٠
(٧) الجنابي، عائدة سالم، المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق، دائرة الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٣، ص١٥.
(٨) الضبيعي، إبراهيم محمد، أسباب كثرة الطلاق ودوافعها، المجلة العربية، عدد رمضان، ١٩٨٦، ص ٢٤.
(٩) الطيب، عطية، ارتفاع نسبة الطلاق في السعودية، إسلام أون لاين نت، ٢٠٠١.
(١٠) كرزون، أحمد حسن، مزايا نظام الأسرة المسلمة، ط١، دار بن حزم، بيروت، ١٩٩٧، ص٦٠ ـ ٦٥.
(١١) السيد أحمد، غريب وآخرون، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار المعارف الجامعية، اسكندرية، ١٩٩٦، ص١٠٠.
(١٢) مدكور، محمد سلام، الوجيز لأحكام الأسرة في الإسلام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧، ص٢١٠.
(١٣) شلبي، ثروة محمد، الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص٥٩.
(١٤) القضاء، محمد أحمج، الفرقة بين الزوجين بالخلع، عمان، ١٩٨٤، ص٢١٩.
(١٥) عبد الحميد، أحمد يحيى، الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٨٩، ص٨.
(١٦) الخولي، سناء، الأسرة والحياة العاءلية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص١٧٧.
(١٧) بخيت، مطر، أبغض الحلال عند الله الطلاق، ١٩٧٣، ص٧٠.